الأربعاء ١٣ كانون الأول ٢٠٠٠ ـ الموافق ١٧ رمضان ١٤٢١ هـ ـ العدد ٨٧٨١ ـ السنة السابعة والعشرون

2000 1213-000542

فرنسا ترحب والحريري يحذر من «فتنة المفقودين»

القضاء يبدأ دراسة ملفات «الموقوفين» السماح لأهالي المحكومين بزيارتهم في سوريا

يتسلم المسؤولون اللبنانيون من المسؤولين السوريين اليوم لائحة بمن تبقى في السجون السورية من لبنانيين محكومين بجرائم عادية، فيقفل بذلك واحد من الملفات الشائكة، ليفتح ملف آخر هو من مسؤولية السلطات اللبنانية، ذلك المتعلق بالمفقودين منذ سنوات طويلة.

وفيما تابع المعنيون باهتمام يوم امس، ردود الفعل على المبادرة السورية، فهم سجلوا موقفاً معتدلا للبطريرك الماروني نصر الله صفير وصف فيه المبادرة بانها «مشكورة وجادة في اتجاه اقفال هذا الملف»، فيما قال ناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية فرنسوا ريفاسو «ان عملية التسلم والتسليم التي تمت هي خطوة ايجابية في ملف انساني نتابعه باهتمام».

في هذا السياق دعا رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري الى «التزام الجميع بالاعتدال، لان الاعتدال دون غيره يوصل الى النتائج المرجوة».

وقال الحريري «ان هناك محاولات لدفع الامور في اتجاه فتح دفاتر الحرب وما نتج عنها وخصوصاً ما يتعلق بقضايا المفقودين، اعتقاداً منهم بانها مفيدة، غير اننا نعلم انه لا توجد منطقة الا وفقدت عزيزاً، ومن السهل جداً على أي جهة ان تدفع الناس اليائسين الى التظاهر والتجمهر والقيام بمطالبات يعلمون تماماً انها غير مجدية».

وفي ما بدا انه رد على إشارة للبطريرك صفير طالبت السلطات اللبنانية بلعب دورها وإجراء اللازم وتوضيح مصير الباقين من المفقودين، قال الحريري انه من دعاة نسيان الماضي والتطلع نحو المستقبل ويفضل «عدم إيقاظ الفتنة وتجاوز جروح الحرب ومآسيها».

وكان مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم قد كشف أمس، ان عدد المحكومين اللبنانيين الذين ينفذون أحكاما قضائية في سوريا يصل الى حدود ٨٠ ـ ٨٥ شخصا وهؤلاء سينفذون أحكامهم حيث هم بموجب القانون السوري.

وأضاف عضوم قوله بعد اجتماع لمجلس الأمن المركزي أعقب اجتماعا للجنة القضائية الأمنية المكلفة متابعة قضية الموقوفين «اننا سنتسلم لوائح تفصيلية تفيد بمكان وجود كل محكوم لبناني ليتمكن أهله من زيارته، كما تفيد بنوع الجريمة ومدة الحكم».

وأشار عضوم الى ان الذين تسلمتهم السلطات اللبنانية أمس، والذين أودعوا في سجون وزارة الدفاع الوطني، ستحال ملفاتهم الى قضاة النيابة العامة التمييزية للنظر في أمرهم ولتحديد مصيرهم العدلي لناحية الإفراج الفوري أو المحاكمة.

ونبه مدعي عام التمييز الى أسماء مدسوسة والى محاولات لإجهاض المبادرة عبر الادعاء بأن هناك من توفي ودفن في سوريا او الادعاء بأن كل من فقد في لبنان خلال الحرب الاهلية موجود حتما في السجون السورية».

في هذا الاطار، هاجم بيان للتيار الوطني الحر (العونيون) المبادرة السورية مشيرا الى انها ليست خاتمة لملف الموقوفين السياسيين في سجون سوريا.

وقالت مصادر عونية ان ايا من الذين تسلمتهم السلطات اللبنانية لا ينتمي الى التيار العوني، موضحة ان الموقوف جوزف جرجس ابي نجم ينتمي الى «القوات اللبنانية» المحلولة، اما ناجي عزيز حرب الذي كان قد اوقف في ٢٠/٧/١٩٩٠ فهو مغوار في الجيش اللبناني اعتقل في «بيروت الغربية» لدى التحاقه بالجيش اللبناني ووجهت له السلطات السورية تهمة قتل اثنين من جنودها ولا علاقة له بالتيار، لكن مصادر «القوات اللبنانية» نفت في وقت لاحق ان يكون هناك «قواتيون» بين المفرج عنه من السجون السورية.

وعلم ان من بين الموقوفين اربعة ينتمون الى «حركة

(التتمة ص ١٦)

20001213-00056-2

فرنسا ترحب والحريري يحذر

(تتمة المنشورص ١)

التوحيد الاسلامية» وهم امير امين ياسين، سمير محمود طيبة، عمر الخولي ووهيب احمد عكاوي (شقيق المرحوم خليل عكاوي احد قادة الحركة)، ومن حزب البعث (العراقي) محمد سعيد سيف الدين.

وقال عونيون انهم متأكدون من وجود رفاق لهم في السجون السورية من بينهم جوزف امين حويس وجورج شلايط وطوني جرجس تامر ونجيب يوسف جرماني.

في هذا الوقت ابلغ، أمس وفد من ضباط الجيش اللبناني ارسله رئيس الجمهورية العماد اميل لحود الى المسؤولين في الرهبنة الانطونية ان الخبر الذي اوردته «السفير» أمس عن ان الراهبين الانطونيين ألبير شرفان وسليمان بو خليل قد استشهدا في دير القلعة في بيت مري، اثناء عملية ١٣ تشرين اول ١٩٩٠.

ورفضت الرهبنة، بلسان رئيس الجامعة الانطونية الاب لويس الرهبان تحديد موقفها النهائي من هذا الخبر الذي فاجأها، بعد عشر سنوات على الحادث المؤسف، وقال ان الرهبنة تطالب بتوضيحات من المسؤولين.

وكشف الرهبان لـ«السفير» ان المسؤولين في الرهبنة بدأوا اتصالاتهم بالمسؤولين اللبنانيين وسيتخذون موقفهم من هذه المسألة، في ضوء الاتصالات التي سيجرونها، ولكنه اكد في المقابل «اننا لن ندق طبول الحرب».